جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام

المحاكم الجزائية المتخصصة ودورها في مكافحة الفساد

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

علي ذياب عبد علي

إلى معهد العلمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ضياء عبد الله عبود الأسدي

1443/هـ **2022/م**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة– الآية (188)

الإهداء

- إلى من أتبارك بدعائهما أبي وأمي ..... أطال الله في عمريهما .

- إلى أخوتي وأخواتي ..... أدامهم الله ذخراً وعزاً .

- إلى من تشاركني الحياة بالسراء والضراء ..... زوجتي .

- إلى من أرى المستقبل في عيونهم أبنائي: ليان وحسن .

- إلى كل من وقف بجانبي وشجعني في مواصلة دراستي .

أهدي إليهم هذا الجهد العلمي المتواضع .

الباحث

شكر وإمتنان

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) الصادق الأمين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين .

بعد أن أتم الله نعمته عليَّ وأكملت هذه الدراسة المتواضعة، لا يسعني إلاّ أن أتوجه وبلسان عاجز عن الشكر ومعترف بالفضل إلى أستاذي الدكتور (ضياء عبد الله عبود الأسدي) الذي ساعدني في إختيار الموضوع، وتفضله مشكوراً بقبول الأشراف على هذه الرسالة، الذي تعلمت منه الكثير إذ كان له الأثر الكبير في تسديد خطواتي وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتني، وكان لمشورته العلمية الدور الفعال في إنجاح هذه الدراسة، فضلاً عن تزويده إياي بالعديد من المصادر المتنوعة، فلة كل الإحترام داعياً الله عز وجل أن يحفظه من كل مكروه وأن يطيل في عمره .

وعرفاناً مني بالجميل أتقدم بالشكر والإمتنان لأساتذتي في معهد العلمين وأخص منهم بالذكر من مدّ لي يد العون والمساعدة كل من الدكتور (خالد خضير دحام المعموري) والدكتور (علي إسماعيل كاشف الغطاء)، وإلى كل من أسهم معي على أنجاز هذه الدراسة، وأخص منهم الأخ الزميل (علي حازم أهبيل).

ويسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان للسادة أعضاء لجنة المناقشة لما تحملوه من عناء في قراءة الرسالة والتمعن فيها، وصبرهم على ما جاء فيها من هفوات تحتسب عليَّ لا عليها.

ولا يفوتني إلاّ أن أقدم شكري وإمتناني لجميع منتسبي المكتبات الذين أمدوني بالمصادر التي ساهمت في إنجاز هذه الدراسة، ولاسيما منتسبي مكتبات العتبات المقدسة الحسينية والعباسية والعلوية، ومنتسبي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، وموظفي مكتبة كلية القانون في كربلاء وبابل والنهرين، والجامعة المستنصرية، والمعهد القضائي .

نسأل الله تعالى أن يتمم لنا ولهم الأجر والمثوبة

الباحث

المستخلص

تتعلق هذه الدراسة بالمحاكم الجزائية المتخصصة ودورها في مكافحة الفساد (دراسة مقارنة)، إذ أن ظاهرة الفساد المالي والإداري، تُعدّ من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها مختلف الدول، ولم تقتصر على دولة معينة بل أنها تشمل الدول المتقدمة والدول النامية، إلاّ أنها عادة ما تكون أكثر خطورة على الدول النامية، إذ تؤدي إلى تضائل قدرتها وعدم إمكانيتها على تحقيق أهدافها التنموية، كون أن الفساد يمثل الآفة التي تلتهم موارد التنمية .

لذا فقد إتجهت العديد من الدول من بينها العراق، إلى أقرار تشريعات تنسجم مع التطورات الحاصلة في المجتمع، المتمثلة بإيجاد أجهزة تتولى محاربة ظاهرة الفساد، وذلك بإستحداث محاكم جزائية متخصصة بنظر جرائم الفساد، ولاسيما بعد أن أصابها الإحباط من عدم قدرة المحاكم العادية غير المتخصصة على التعامل مع جرائم الفساد وبالشكل الذي يتلائم مع خطورتها. إلاّ أن المشرع العراقي قد خطى خطواته على إستحياء في هذا المجال، فهو ليس بالقدر الكافي، إذ لم يجعل من تلك المحاكم متخصصة بهذا النوع من القضايا، وهذا لا يحقق الهدف المنشود منه، إذ يراد بالمحاكم الجزائية المتخصصة (هي محاكم تختص بالنظر في نوع محدد من القضايا، بموجب تشريع خاص، بواسطة قضاة الجزاء المختصين والمؤهلين لذلك).

وتأتي هذه الدراسة لتؤكد أهمية تلك المحاكم، وما تمتاز به من مميزات عديدة كالدقة، والسرعة، والإتقان في عملها، وتقليل النفقات، وتبسيط إجراءات التقاضي، وتنمية روح الإبداع لدى القضاة، مما تنعكس بآثارها الإيجابية على إستقرار العمل القضائي، وعلى تحقيق العدالة.

وللحصول على تلك المميزات لابد من وجود تشريعات تدعم إنشاء تلك المحاكم، وإستقلالها، ونطاق عملها، فضلاً عن توفير قضاة أكفاء لها، عن طريق تأهيلهم تأهيلاً مواكباً للتطورات والأساليب الحديثة، بوصفهم الركيزة الأساسية لمنظومة العدالة.

ولمعالجة ذلك سنقسم هذه الدراسة على فصلين تسبقهما مقدمة، نخصص أولهما: لماهية المحاكم الجزائية المتخصصة، وسنكرس الفصل الثاني على أحكام المحاكم الجزائية المتخصصة في مكافحة الفساد، ثم ننهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات والمقترحات. وسوف تكون دراستنا لهذا الموضوع دراسة تحليلية وصفية مقارنة، إذ تتضمن الإشارة إلى تشريعات الدول المقارنة بهدف التوصل إلى أفضل الصيغ والحلول القانونية لمواطن القصور في تلك النصوص.

الباحث

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1- 5
2	**الفصل الأول/ ماهية المحاكم الجزائية المتخصصة**	6
3	المبحث الأول/ مفهوم المحاكم الجزائية المتخصصة	7
4	المطلب الأول/ التعريف بالمحاكم الجزائية المتخصصة	7- 8
5	الفرع الأول/ مدلول المحاكم الجزائية المتخصصة	8- 13
6	الفرع الثاني/ أهمية المحاكم الجزائية المتخصصة	13- 21
7	المطلب الثاني/ الأساس التشريعي للمحاكم الجزائية المتخصصة	21
8	الفرع الأول/ الأساس الدستوري	21- 25
9	الفرع الثاني/ الأساس التشريعي العادي	25- 33
10	المبحث الثاني/ ذاتية المحاكم الجزائية المتخصصة	34
11	المطلب الأول/ خصائص المحاكم الجزائية المتخصصة وتمايزها عما يشتبه بها	34
12	الفرع الأول/ خصائص المحاكم الجزائية المتخصصة	35- 38
13	الفرع الثاني/ تمايزها عما يشتبه بها	38- 46
14	المطلب الثاني/ التعريف بالفساد والمصلحة من تجريمه	46- 47
15	الفرع الأول/ مفهوم الفساد	47-55
16	الفرع الثاني/ المصلحة المحمية من تجريم الفساد	55- 64

17	**الفصل الثاني/ أحكام المحاكم الجزائية المتخصصة في مكافحة الفساد**	65
18	المبحث الأول/ الإختصاص للمحاكم الجزائية المتخصصة	66
19	المطلب الأول/ الولاية العامة للقضاء ونطاقها	67
20	الفرع الأول/ الولاية العامة للقضاء	67- 71
21	الفرع الثاني/ نطاق إختصاص المحاكم الجزائية المتخصصة	72- 79
22	المطلب الثاني/ علاقة المحاكم الجزائية المتخصصة بالهيئات المستقلة ودور الإدعاء العام أمامها	79- 80
23	الفرع الأول/ علاقة المحاكم الجزائية المتخصصة بالهيئات المستقلة	80- 90
24	الفرع الثاني/ دور الإدعاء العام أمام المحاكم الجزائية المتخصصة	90- 97
25	المبحث الثاني/ الأحكام الموضوعية والإجرائية للمحاكم الجزائية المتخصصة	98
26	المطلب الأول/ الأحكام الموضوعية لإختصاص المحاكم الجزائية المتخصصة بنظر جرائم الفساد	99
27	الفرع الأول/ جريمة الرشوة	99- 112
28	الفرع الثاني/ جريمة الكسب غير المشروع	112- 117
29	المطلب الثاني/ الأحكام الإجرائية للمحاكم الجزائية المتخصصة بنظر جرائم الفساد	118
30	الفرع الأول/ مرحلة ما قبل المحاكمة	118- 125
31	الفرع الثاني/ مرحلة المحاكمة	125- 135

32	الخاتمة	136- 139
33	المصادر	140- 153